# قانون الفقراء الإنجليزي ١٨٣٤

# *English Poor Law 1834*

أ. **عبدالمحسن عبدالأمير إبراهيم العكله:** جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق.

**Abdul Mohsen Abdul Amir Ibrahim Al-Okla:** University of Karbala, Strategic Studies Center, Iraq.

**Email:** abdulmohsin.a@uokerbala.edu.iq

**ملخص**

قانون الفقراء هو قانون بريطاني تم سنه في عام ١٨٣٤ بهدف إصلاح نظام المساعدات الاجتماعية في إنجلترا كان القانون نتاجًا للجنة لتعديل قانون الفقراء التي تأسست في عام ١٨٣٢ برئاسة (إيرل غراي).

تميزت قوانين الفقراء الانكليزية من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر بسوء تطبيق وقد تمخضت هذه القوانين لتلد قانون الفقراء الجديد ١٨٣٤، كانت هناك عدة أسباب لتعديل قانون الفقراء في عام ١٨٣٤، منها ازدياد تكاليف المساعدات الاجتماعية في إنجلترا مما أدى إلى قلق الحكومة وكان الاقتصاد البريطاني يشهد تحولًا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، مما أدى إلى زيادة البطالة والفقر، وهدف القانون إلى تخفيض تكاليف المساعدات الاجتماعية خارج ورش العمل وكان القانون يهدف إلى القضاء على الفساد في نظام المساعدات الاجتماعية الذي كان يعتقد أن بعض المسؤولين المحليين يستغلونه، وشجع القانون العمل من خلال جعل المساعدات أقل جاذبية. تضمن قانون الفقراء ١٨٣٤ عدة نقاط أساسية، منها إنشاء مجالس الفقراء المحلية وتوحيد نظام المساعدات الاجتماعية وفصل الفقراء عن غير الفقراء وتطبيق العمل القسري للقادرين على العمل.

**الكلمات المفتاحية:** قانون الفقراء، الإغاثة، الابرشيات.

**Abstract**

The Poor Law is a British law that was enacted in 1834 with the aim of reforming the social assistance system in England. The law was the product of the Committee to Amend the Poor Law, which was established in 1832 under the chairmanship of Earl Grey.

The English Poor Laws from the fourteenth century to the nineteenth century were characterized by poor application, and these laws gave birth to the New Poor Law of 1834. There were several reasons for amending the Poor Law in 1834, including the increasing costs of social assistance in England, which led to the government's concern and the economy was

Britain is witnessing a shift from an agricultural economy to an industrial economy, which led to an increase in unemployment and poverty. The law aimed to reduce the costs of social assistance outside the workshops. The law aimed to eliminate corruption in the social assistance system, which was believed to be exploited by some local officials. The law encouraged work from by making aid less attractive. The Poor Law of 1834 included several basic points, including the establishment of local poor councils, the unification of the social assistance system, the separation of the poor from the non-poor, and the application of forced labor to those able to work.

**Keywords**: poor law, relief, parishes

## المقدمة

تبنت انجلترا مجموعة من القوانين والإصلاحات أجرتها من أجل تحسين الأوضاع في انكلترا، ومن أهم هذه القوانين هو قانون الفقراء الانجليزي والتي سعت في تعديل النظام الذي يعود تاريخه إلى ما قبل عصر التيودور، حيث منحت الابرشيات في ظل هذا القانون إغاثة لفئة واسعة من الفقراء بما في ذلك العمال عن طريق منح عينية. إذ أشار إلى هذه التعديلات والإعانات باسم (قانون الفقراء ١٨٣٤)، وحاول هذا القانون تعديل المنح التي كانت تدفع إلى الأصحاء من الفقراء والقادرين على العمل في القوانين السابقة. وأشارت إلى وضع ورش عمل للفقراء، وعدته أمرا أساسيا لهذا القانون، وبات أن أي شخص من حقه التقديم إلى هذا القانون وأخذ الإعانة إذا تقدم بطلب إلى اللجنة المخولة والقائمة على هذا القانون، حتى إذا كان قادرا على العمل. ولم يميز هذا القانون بين القادرين والمحتاجين للعمل فعلا وغير القادرين على العمل، فإن الكثير من أولئك الذين قدموا على إعانة الفقراء في القوانين السابقة كانوا يحتاجون هذه الأموال بسبب الكسل أو يحتاجون أموالا لأمور ليس من ضروريات الحياة كشرب الخمر وفعل الرذائل.

كانت إعانة الفقراء تزداد تكلفة كل عام، وتم جمع هذه التكلفة من الطبقات الوسطى والعليا من خلال فرض الضرائب، وكان هناك شك حقيقي ومتزايد بين هذه الطبقات في أن الأموال التي يدفعونها للفقراء لكي يكونوا كسالى ويتجنبون العمل وليست حافظا على عيشهم وتحسن وضعهم، وقد قدمت

هاتان الطبقتان شكوى لدى السلطات المحلية بوجوب إنشاء قانون للفقراء أو تعديل القانون السابق وكان المقصود قانون الفقراء ١٨٣٤؛ ليكون هناك نظام يخدم الفقير ولا يثقل من الطبقة العليا والوسطى وتتحمل الابرشيات بناء ورش عمل تابعة لها من شأنها تسكن الفقراء القادرين على العمل.

## المبحث الأول: قوانين الفقراء (١٣٥٠-١٦٠١)

### النشأة الأولى لقانون الفقراء

نظمت قوانين الفقراء الإنجليزية من بداية قانون العمال عام ١٣٥٠م وصولا إلى إصلاح عام ١٨٣٤. وقد شملت القوانين في هذه السنين على الفقراء العاملين وغير العاملين، وقد تطور قانون الفقراء بعد مضي ٥٠٠ عام من التنظيم، إذ تظافرت جهود الملوك والحكام والبرلمان الانكليزي من أجل تنظيم قانون خاص بالفقراء من شأنه يرفع من كاهل الفقير [١].

لقد أثر الإقطاع كنظام والكنيسة كديانة بشكل كبير في تطوير جميع القوانين لإنكلترا، وكان قوانين الفقراء الانجليزي ممن تأثر سلبا، ففي العصور الإقطاعية كان العمل يعتمد على نظام زراعي لكسب الأموال من هذه المهنة، وكان العاملون في هذا المجال (الفلاحون) هم محميين من قبل أسيادهم إذا ما تعرضوا لمعاناة في الملبس والمسكن والمأكل، إذ كان النظام القائم في العصور السكسونية[٢] يوجب على مالك الأرض و(أغلبهم من اللوردات) من توفير منزل للفلاح يقيم مع عائلته فيه وعلى المالك توفير احتياجات الفلاحين، أما بعد (الغزو النورماندي) كان يُعتبر الفلاح ملكا لأسيادهم إذ كان يمكن لهم بيعهم أو إعطائهم كهدية[٣].

---

([1])William P. Quigley, Five Hundred Years of English Poor Laws, 1349-1834: Regulating the Working and
.Nonworking Poor, Master, The University of Akronm, 2015,p18.

[٢] هي قبائل جيرمانية سكنت في القرن الخامس عشر انجلترا واتسمت بحكم اقطاعي بعد ان قسموا انجلترا الى سبع مماليك وسيطر حكم الاقوياء على الضعفاء منهم وقيل ان اختيارهم لأرض بريطانيا هو انهم كانوا يملكون ارض في اوروبا وبعد فيضانها أصبح من الصعب زراعة المحاصيل الزراعية فيها فاختاروا بريطانيا للعيش كبديل لهم للمزيد ينظر إلى:

ar.wikipedia.org

([3])William P. Quigley,Op.Cit,p.20

كان قرابة الثلثين من سكان الإنجليز يعيشون في حالة عبودية، وقد استمر النورمانديون على هذه الممارسة عدة سنوات بعدها، وفي القرن الثاني عشر أصبح الفلاح ذا علاقة جيدة مع سيدة أو مالك الأرض، حيث قام مالك الأرض بإعطاء الفلاح حصة من المحصول أو المحصود، وبقوا على هذا الحال تحت مسؤولية ورحمة سيدهم، واعتبر هذا الأمر هو شكل من أشكال التأمين الاجتماعي، ثم بدأت هذه المرحلة أيضا بالرقي بعد أن ظهرت الثورة الصناعية وظهور المصانع ونمو الصناعات والمنتجات الصوفية، حيث جذبت أعدادًا كبيرة من الفقراء العاملين وازدادت معها زيادة الطلب على الصوف [٤].

أما الكنيسة فكان لها أيضا دور كبير في ظهور هذا القانون وتطويره ونضوجه في عام ١٨٣٤، إذ كانت تسيطر على الفلاحين ومعظم الزراعة، ولعبت المؤسسات الدينية دورا رئيسيا في دعم الفقراء، حيث اعتبر النظام الكنسي هو نظام إغاثة للفقراء ومصدر رئيسي للقانون الإليزابيثي، فالتأثير الديني كان واضحا من خلال الكتب المقدسة على معاملة الشعب الإنجليزي للفقراء، ودعمت هذه النصوص احتياجات الفقراء وواجب تقديم الصدقات للفقراء كما كتب القديس (توماس اكويني) وهو عالم ديني مشهور، على وجوب تقديم الصدقات للفقراء وجعلها من تعاليم الكنيسة، وشدد على ضرورة مساعدة المحتاجين، وإشارة إلى أن الصدقات يجب أن تكون في حدود تلبية الاحتياج فقط لا أكثر، وإشارة إلى أن الفقر هو ليس فشلا أخلاقيا أو مؤشرا لفساد أخلاقي، بل ظرف اجتماعي يجب التكاتف من أجل ردعه [٥].

وهكذا كانت إغاثة الفقراء واجبا دينيا واضحا على الكنيسة لتحسين المستوى الاجتماعي بعد ما كانت الإعانة مختصرة على الأرامل والأيتام والمضطهدين، وكانت نشأه المستشفيات في بداية الأمر هي مسؤولية الكنيسة، واستمر هذا النظام حتى عام ١٥٣٦ عندما قام هنري الثامن ب(الإصلاح البروتستانتي) من خلال حل الأديرة؛ مما أجبر السكان الفقراء الذين يعيشون على المؤسسات الدينية إلى الخروج من هذا النظام ليتم إنشاء نظام الفقراء الجديد رغم ما كانت تقدمه الكنيسة من إعانات

---

[4] M. A. Crowther, The Workhouse System 1834–1929 The History of an English Social Institution, London New York,1981, p22

[5]() Angela Miller, The Introduction and Operation of the New Poor Law in Suffolk 1834, thesis submitted for the degree of PhD, University of Essex,2020,p24

إلى الفقراء، وقد وجد الملك هنري الثامن في السنوات ١٥٣٦ إلى ١٥٣٩ هناك أموالا كبيرة تحت تصرفهم بعد أن حل الأديرة[٦].

كان قانون الفقراء القديم في إنجلترا هو عبارة عن نظام رعاية اجتماعية واسعة النطاق ضمت مدنا كثيرة في جميع البلاد، وتم تقديمه بشكل أساسي على إعانات تقدم كمدفوعات لكبار السن والأرامل والأسر التي لديها العديد من الأطفال والمرضى والمعاقين والعاطلين عن العمل، وقد شكل هذا القانون نسبه ٩٪ من سكان إنجلترا يتقاضون إعانة ضمن هذا القانون قبل عام ١٨٣٤، وقد أدان كل من (سميث) Smith (وبنسان) Bensan (ومالتوس) Malthus (وريكاردو) Ricardo هذا النظام باعتبار أن هذا القانون يمنع الفقير من الدافعية لديه للعمل وادخار الجهود التي يبذلها من أجل كسب المال إلى كسل مقابل كسب المال ضمن الإعانة من الدولة[٧]، بالإضافة إلى أن هذا القانون قد أشار إليه هؤلاء بأنه لم يشجع على الاستثمار ويرفع من البطالة ويزيد من فرض الضرائب على أصحاب العمل المحليين، والأمر الآخر الذي أشار إليه هؤلاء أن هذا القانون يضعف من الطبقة العاملة وخاصة في المناطق الريفية والبسيطة، أما الأطفال فهو يضعف من قدراتهم في العمل بالمستقبل ويؤدي إلى تكاسل هؤلاء عند الكبر. واشتكى كثير من دافعي هذه الإعانات إلى أن الأجور قد خفضت وخفضت الإيجارات إلى أبعد ما يمكن، ويعتبر قانون الفقراء الجديد أنه أول انتصار عظيم لمدرسة الاقتصاد السياسي في إنجلترا عام ١٨٣٤ [٨].

**قوانين العمال (١٣٥٠- ١٣٤٩)**

جاءت هذه القوانين الخاصة بالعمال بسبب الضائقة الاقتصادية التي مرت بها إنجلترا، وجاءت القوانين بسبب زوال الاقطاع الذي حلت الرأسمالية محله، والسبب الآخر هو (الطاعون الأسود) و(المجاعة) اللتان أودت بحياة كثير من الناس الذي وصل إلى ثلث سكان انجلترا وخلفت نقصا حادا في العمال، وخلفت هذين الأمرين اختلالا اقتصاديا، حيث ترك الكثير من الناس النظام الإقطاعي

---

)[6]( George R. Boyer, The Economic Role of the English Poor Law, 1780-1834, Cornell University, New York,1985.

William[7](.p Quigley,Op. Cit,p20).

)[8]( Verna Care, The significance of a “correct and uniform system of accounts” to the administration of the Poor Law Amendment Act, 1834, University of Reading, UK,1992 ,p42.

وذهبوا يبحثون عن أعمال أفضل وأصبحت البلاد يعم فيها الخراب وأصبح معظم السكان كالمتشردين والمهاجرين بين المناطق بحثا عن العمل [٩].

صدر أول قانون للعمال عام ١٣٣٩ عرف بقانون (الثالث والعشرين) لإدوارد الثالث(١٣١٢_١٣٧٧) (Edward III) [١٠] وسرعان ما تم توسيعه بقانون ثاني عام ١٣٥٠ القانون (الرابع والعشرين) لإدوارد الثالث، وتعلق هذان القانونان بالمتسولين وتقديم الصدقات لهم، والفقراء غير العاملين، وكان الغرض من هذا القانون هو تنظيم الفقراء غير العاملين الذين تم وصفهم بالمتشردين والمتسولين، والسبب في ذلك هو لسد النقص الحاصل في العمال إثر (الطاعون الأسود)، وإتاحة هذا القانون مطالبة المشمولين بأجور أعلى مما كانت عليه، وحضر القانون تنظيم العمال غير العاملين ضمن أجور مرتفعة، وحاول القانون تضمين فقرات للإبقاء على أسعار الغذاء والمأوى معقولة[١١]، وقد تضمن القانون على أربعة نقاط مهمة من أجل تنظيم العمال وهو أولا (العمل إلزامي يجب أن يكون على من ليس له عمل). ثانيا (خفض الأموال التي تجبى كنفقات من الطبقات العليا وتوحيدها ضمن قانون خاص). ثالثا (السيطرة على الأجور التي تدفع للعاملين وعدم التمييز بين العاملين). رابعا (السجن كعقوبة على تارك العمل قبل انتهاء المدة المتعاقد عليها)، وتضمن القانون أيضا إنشاء محاكم خاصة لتطبيق هذا القانون [١٢].

بدأ القانون بالقضاء على المتسولين الأصحاء وتوفير العمل للذين يحتاجون إلى أموال، وألزم كل رجل أو امرأة أقل من ٦٠ عاما، كونه حرا وقادرا جسديا وليس لديه وظيفة أو منزلا خاصا به، يكون ملزما بتطبيق تلك القوانين واستحقاق الإعانات من هذا القانون [١٣].

---

[٩] ( Englander, David, Poverty and Poor Law Reform in Nineteenth- Century Britain, 1834-1914, Great Britain, 1998 .pp15_19,

[٢] هوقائد و ملك انجليزي اتسم بقوه عسكريه كبيره ويعد من اكبر الملوك الذين حكموا انجلترا الاكثر من ٥٠ عام واتسم حكمه بالشجاعة والقوه وارجاع الاراضي التي فقدت زمن والده ادوارد الثاني للمزيد ينظر الى:
Ann E. Faulkner, Historical Dictionary of Late Medieval England, 1272-1485.p.33,p18.

[11] (Angela Miller,Op.Cit.p.26.

[12] ( .Op.Cit.p.33

[13] ( William P. Quigley,Op.Cit,p.٢٣

وأرسلت نسخة من القانون المذكور هذا عام ١٣٤٩ إلى كل كنائس البلاد والأساقفة، وطلب منهم تنبيه الناس في مناطقهم إلى محتوى هذا القانون، ومطالبة الناس بتنفيذ والطاعة للقانون وفي غضون عام عاد البرلمان بقانون إضافي قانون (الخامس والعشرين) في عهد إدوارد الثالث عشر لتعزيز القيود المفروضة على القوانين السابقة من أجور العمال، والغرض منه هو لتكملة وتعزيز القوانين السابقة وتوضيح النقاط الأساسية الغامضة فيه[١٤]، وتضمن هذا القانون بعدم خروج العاملين في فصل الصيف عنه في فصل الشتاء، فإن المتعارف كان في فصل الصيف تزدهر الزراعة والمعامل وتقل عما كانت عليه في فصل الشتاء، فكان الكثير منهم يذهبون إلى المعامل أثناء فترة الشتاء والمنازل، هذا القانون منع هذا الأمر وحدد القانون في جلسات خاصة تعقد سنويا واختاروا بعض المناسبات ليكون موعدا لحل القضايا كما اختير يوم (البشارة للسيدة القديسة مارغريت) و(القديس ميخائيل) و(القديس نيقولوس) [١٥].

## قانون الفقراء من (١٥٣١-١٥٣٦)

أصدر البرلمان الإنجليزي في الفترة الواقعة من عام ١٥٣١ إلى عام ١٥٣٦ مجموعة قوانين تخص الفقراء تهدف إلى تطوير أول نظام إنجليزي شامل للفقراء، وبدا هذا القانون في وضع النواة المهمة والإيجابية في الاستمرار لعدة قرون، وذكر البرلمان أن هناك حاجة شرعية وقانونية للرقي بحالة الفقير، والتزمت الحكومة بالبحث عن المحتاجين وتسجيلهم ضمن نظام حكومي، وخصصوا في المقابل نظام مساهمات لدعمهم، بالمقابل قر التشريع البرلماني الجديد توسيع العقوبات عما كان عليه في القوانين السابقة، واعتبر قانون ١٥٣١ أول قانون يتعلق بمعاقبة المتسولين والمتشردين[١٦]. إذ ذكرت التقارير الصادرة في إنجلترا أن المتشردين والمعوزين من الفقراء يشكلون نسبه من (١٣ إلى ٢٠٪) من سكان انجلترا في القرن السادس عشر، وقد تضاعفت هذه النسبة خلال القرن (السابع عشر)، واستحصلت موافقات من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للفقراء عن طريق استئجار المزارع من أجل تربية الأغنام وإنشاء حقول، إذ عد البرلمان هذا الأمر بأنه ربحي أكثر من الزراعة[١٧]، وعمل هذا القانون إلى تحسين الكثير من حالة الفقراء، لكن بالمقابل كثر المتسولون والمتشردون في

---

(14) Verna Care, Op.Cit,p.45

(15) W. A. Robson, English Poor Law History, Part 1,1927,p25 .

(١٦) جراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة عبد الكريم احمد، مراجعة علي أدهم، ٢٠١٩، ص٥٧

(17) George R. Boyer, Op.Cit.p27

جميع ومعظم المكان في انجلترا؛ والسبب يعود إلى أن الحقول كانت تحتاج إلى أموال أكثر من الزراعة[١٨]، وبتزايد هؤلاء المتشردين يوما بعد يوم تضمن هذا القانون خمس استراتيجيات وقوانين من شأنها أن تعالج هذه السلبية[١٩].

أولا: توجيه المسؤولين المحليين ورؤساء الابرشيات وحكام المدن والقضاة إلى البحث بجد وبانتظام في ولاياتهم للقضاء على المتسولين، وبالعثور عليهم يتم إعطاؤهم تخويلا من أجل تحديد من يسمح له بالحصول على الصدقات من الناس، وحددوا الفئات المشمولة بهذا القانون وهم الفقراء من العجزة والمعاقين، ويتم تسجيلهم رسميا داخل الابرشيات ومنحهم تصريحا كتابيا برسالة مختومة من أجل دعمه، ويحدد المكان الذي يحق له التسول فيه ،وللقضاء الحق في معاقبة الأشخاص الذين يتسولون بغير أماكنهم المحددة وعقوبتهم السجن ليومين وليلتين ويكون أكلهما الماء والخبز فقط.

ثانيا: إذا قام أي شخص مسن فقير أو عاجز بالتسول من دون السماح له بالتسول ولم يكن يحمل تخويلا، تفرض عليه العقوبة المفروضة، وللقاضي حق تغيرها تقديرا، فإما سجنه أو تجريده من ملابسه وإبقاء منطقة الوسط وجلده، بعدها يعطى تخويلا ويخصص له المكان ويقسم على عدم تكرار هذا الأمر.

ثالثا: إذا تم العثور على أي رجل أو امرأة متسولة ولم يحدد له المكان أو وجد بمكان غير المكان المحدد له وكان قادرا على العمل وقوة الجسد، فإنه يعاقب بعقوبة يستحق أن يكون عبرة لغيره، والعقوبة من حق القاضي أو من ينوب عنه في المدينة، ووفقا لتقديره ويجب أن يتم نقل كل شخص إلى المدن والأسواق أثناء عقوبته، ويتم ربطه في نهاية عربة وضربه بالصياد في أنحاء المدينة حتى يسال الدم من جسده جراء الجلد ثم يقسم بأن يعود إلى الطريق المستقيم الذي ضمن حق الفقير في هذا القانون، ولابد أن يكون عبرة للناس لعدم تكرار هذا الأمر، وأعطى القانون حق معاقبة المقصرين في تنفيذ هذا التعليمات وفرض عقوبة مالية عليهم إذا لم يطبقون الشروط، وتصادر الأموال الموجودة عند المتسول غير المخول، وتذهب أمواله نصف إلى الملك والنصف الآخر إلى القاضي ليعيده إلى المسؤولين في الأبرشية.

---

(١٨) .Angela Miller,Op.Cit.p.31

(١٩) .William P. Quigley,Op.Cit,p.31

رابعا: أصدر هذا القانون عقوبة بحق من يجبي أموالا عن طريق قراءة الكف، وعقوبته هي الجلد لمدة يومين وعقوبة (العلوم الماكرة) هي جلد يومين بالإضافة إلى قطع أحد أذنيه، إما( العرافين) فهي الجلد والتشهير وقطع أحد أذنيه، واعتبر هذا القانون أن أي شخص يعطي أموالا إلى متسول أو مسكين قادر وسليم الجسد يعاقب بغرامة مالية.

خامسا: أعطت المادة الأخيرة ضمن هذا القانون أن المسؤولين المحليين هم من يقفون أمام المحاكم، إذا لم يتم تطبيق القانون وعليهم حث الناس على السخاء لتقديم صدقات ومساهمات من أجل أعمال خيرية وطبية للفقراء، وتوفير مساكن لهم والقضاء على التسول قدر الإمكان، وحضر هذا القانون إعطاء الصدقات إلى الأديرة التي قام بحلها الملك (هنري الثامن)[٢٠](١٤٩١_١٥٤٧) Henry VIII وأعطى هذا القانون أيضا تعويضات للعاملين بجمع الأموال والصدقات، ويجب عليهم أن يبحثوا قدر الإمكان على المحتاجين من الفقراء، وعليهم البحث عن كل مسن وفقير وعاجز وعلى الأبرشية أن تحتفظ بالأموال لسكان الأبرشية نفسها.

أما الأطفال فقد حدد سنهم من (٥ إلى ١٤) عام، وأعطت مسؤوليتهم إلى الأبرشيات من أجل تعليمهم وتدريبهم على أعمال خاصة ومهن من أجل عدم التسول [٢١].

## قانون الصناعيين والتقييم الإلزامي عام ١٥٦٣

جاء هذا القانون في حكم الملكة اليزابيث الأولى[٢٢](١٥٣٣_١٦٠٣) Elizabeth I حيث أصدر البرلمان قانونا عرف (بقانون الحرفيين) الذي ألغى جميع القوانين السابقة المتعلقة بالأجور والعمل في المعامل والمصانع، واستبدل بهذا القانون الشامل الذي نظم جميع حياة العمال، وحدد هذا

---

(٢٠) هو ثاني ملوك إله تيودور حكم انجلترا من ١٥٠٩ الى ١٥٢٥ تميز عهده بسلطه واسعه بعد الانفصال عن كنيسه روما وأصبح هو من يرأس الكنيسة الإنجليزية تزوج ست مرات اسس انظمه وقوانين مهمه كانت ثمرتها في عهد الملكة اليزابيث الاولى المزيد ينظر إلى: –

Bosworth Field to Bloody Mary, An Encyclopedia of the Early Tudors,2003, pp34-38.

Verna Care, Op.Cit,p.49(21)

(٢) الملكة الإنجليزية التي حكمت انجلترا من ١٥٥٨ الى ١٦٠٣ وهي اخر ملوك إله تيودور لم تتزوج ولهذا عهدت بالحكم خلفها الى جيمس الاول تميز عصرها بالعصر الذهبي نسبه الى التطور الحاصل في جميع الميادين وبالذات البحرية التي انتصرت على الإمبراطورية التي لا تهزم اسبانيا ١٥٨٨ للمزيد ينظر إلى:

.Wagner, John Op, Cit ,p125

القانون السمات الأساسية للعمل والعمال والرقابة وحدود الأجور والتعديلات اللازمة للوقت، وأجبر هذا القانون الناس على العمل لكل شخص متزوج تحت سن (الثلاثين) وأجبر كل شخص يتراوح عمره بين (١٢ – ٦٠) عام على العمل، وإجبار النساء التي تبلغ من العمر ١٢ إلى ٤٠ سنة على العمل، لطالما كانت النساء غير متزوجات [٢٣]، وسمح هذا القانون للمسؤولين بأخذ العاطلين عن العمل التي تقل أعمارهم عن ٢١ عام من أجل تدريبهم لمدة (سبع سنوات) وتدفع للمتدربين أموالا من قبل القضاة، ولا يحق لأي شخص ترك العمل دون حصوله على إذن، بالإضافة إلى أنه لا يسمح لترك المكان الذين يعملون فيه إلا بعد إكماله مدة العمل، فإذا كان مشروع بناء منزل أو كنيسة لا يحق لهم الترك إلا إذ تم البناء بالكامل، وعلى المسؤول أو رب العمل دفع غرامة ٤٠ شلنت إذا طرد العامل، وحدد هذا القانون ساعات العمل بالنسبة إلى العمال الذين يعملون بالساعات أو الأسابيع أو الأيام، وأعطى الحق لهم في العمل من الساعة ٥:٠٠ صباحا حتى ٧:٠٠ ليلا[٢٤]. وأعطاهم حق الراحة وقت الإفطار والغذاء والعشاء، ولا تتجاوز مدة الإفطار والعشاء والغذاء على ساعتين ونصف في اليوم، ويعاقب هذا القانون المخالف بالسجن لمدة عشرة أيام وغرامة مالية وفرض عقوبة ٢١ يوما حبس على كل من أخذ أموالا أكثر مما هي عليه [٢٥].

## قانون التسول (١٥٧٢)

هو قانون بريطاني أقره البرلمان في عهد الملكة إليزابيث الأولى، وأقر هذا القانون عقوبات صارمة على التسول، وذلك بهدف السيطرة على الفقر ومنع انتشار الجريمة. نص القانون على أن كل شخص يتسول دون سبب مشروع يُعاقب بالسجن أو بالنفي أو بالجلد. كما نص القانون على أن كل شخص يقدم الطعام أو المال أو المأوى إلى متسول يُعاقب بنفس العقوبات، وكان الهدف من هذا القانون هو إعادة تأهيل المتسولين وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع لذلك، نص القانون على أنه يمكن للمتسولين الذين يوافقون على العمل أن يحصلوا على الطعام والمأوى والتعليم[٢٦]

---

(٢٣) .William P. Quigley,Op.Cit,p.39

(٢٤) .George R. Boyer, Op.Cit.p45

(٢٥) .Angela Miller,Op.Cit.p.35

(٢) طالب محيبس الوائلين، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (١٨٠٢-١٩٤٦) مجلة جامعة واسط/ كلية التربية/ قسم التاريخ، العدد العاشر، ص ١٦٠

كان قانون التسول (١٥٧٢) له تأثير كبير على المجتمع البريطاني، فقد ساعد في الحد من التسول، ولكنه أيضًا أدى إلى سجن العديد من الأشخاص الذين كانوا غير قادرين على العمل أو العثور على عمل وقد عرف التسول: أنه "طلب الصدقات أو المأوى أو أي نوع آخر من المساعدة من شخص آخر"[٢٧]

وشددن العقوبات على التسول بنص القانون على أن كل شخص يتسول دون سبب مشروع يُعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر أو بالنفي لمدة تصل إلى خمس سنوات أو بالجلد عقوبات تقديم المساعدة للمتسولين: نص القانون على أن كل شخص يقدم الطعام أو المال أو المأوى إلى متسول يُعاقب بنفس العقوبات التي يُعاقب بها المتسول نفسه تم تعديل قانون التسول (١٥٧٢) عدة مرات على مر السنين. ومع ذلك، ظلت أحكامه الأساسية سارية المفعول حتى القرن العشرين[٢٨]

## المبحث الثاني: قانون الفقراء الإليزابيثي ١٦٠١

منذ بدايات حكم الملكة اليزابيث الأولى، أولت اهتماما لقانون الفقراء إذا أصدر قانونا لفقراء ١٦٠١ وأعطى هذا القانون الحق لأي شخص انجليزي غير قادر على كسب رزقه والعيش الحصول على دعم من الأبرشية التي يقع سكناه فيها، وكان لكل أبرشية الحق في فرض معدل محلي لشاغلي الممتلكات والأراضي التابعة للدولة وأصحاب الحرف والمزارعين من تمويل هذه الأبرشية، من أجل دفعها إلى الفقراء[٢٩]، وكانت هناك إدارة لكل أبرشية مهمتها هي الإغاثة، وهذه الإدارة تخضع لسيطرة مجلس الأبرشية المكون من كبار ملاك الأراضي وشاغلي المساكن التابعة للدولة الذين يدفعون معدلات أكثر من باقي أصحاب الحرف، ثم عدل إلى هذا القانون ليضيف المسنين في الحق لهم بالحصول على الإعانة ويحدد أهليته للاستحقاق ومستوى الإعانة من قبل الأبرشية [٣٠]، وقد تباينت مستويات الدعم للأبرشية والإعانات التي تقدم إلى الفقراء من أبرشية إلى أخرى، وقد تراوحت الإعانة التي تقدم إلى زوج وزوجة وثلاثة أطفال من (٦-١٤) شلتن أسبوعيا، وكان عدد الأبرشيات (٣٣٧) أبرشية، إذ تميزت بعض الأبرشيات بسخاء واضح، حيث شملت جميع من يتقدم في السن. يجب

---

W. A. Robson, Op.Cit.p.45([27]) .

Ibid,50([28]) .

William P. Quigley, Op.Cit,p.42 ([29]) .

Ibid,44([30])

على الأبرشية تقديم إعانة له بالإضافة إلى الذين يمرضون والذين لا يمتلكون عمل والناس البسطاء عندما ينخفض دخلهم إلى ما دون المقرر لعيشهم[٣١]، وكان هذا القانون يعطي الأبرشيات الحق في توفير سبل العيش أو دفع إعانات أو إيواء الفقراء، وعادة ما تتم هذه لكبار السن والعجزة ولكن الغالبية العظمى تمكنوا من البقاء في منازلهم مع رواتب أسبوعية تأتيهم من قبل الأبرشيات بالإضافة إلى دفع الإيجارات والملابس كما هو الحال في أنظمة الرعاية الاجتماعية الحديثة، وكان السائد هو إعانات نقدية عن طريق الأبرشية، وصل عدد الأبرشيات في نهاية القرن الثامن عشر إلى ٨١ أبرشية في المدن و ٢٦١ أرشية في الريف[٣٢]. وكان مستوى الدخل للفرد محدودا جدا، فالأسرة التي تحتوي على ثلاثة أطفال صغار يساوي أجر عامل في مزرعة في الريف، وقد وصلت نسبة الإعانة في المناطق الريفية إلى ١٣٪ وهي أكثر بقليل مما عليه في المدن [٣٣].

أطلق على هذا القانون اسم الأساس لقانون الفقراء الانجليزي وكان الإطار الذي ضم قانون ١٨٣٤ الجديد، ولم يلغِ القوانين السابقة التي ذكرناها، وقد تناول هذا القانون ثلاثة مبادئ أساسية (مبدأ المسؤولية المحلية) و(مبدأ التسوية والإزالة) و(مبدأ المسؤولية الأساسية العائلية)، وتناول القسم الآخر (قانون الاستيطان)، حيث أكد هذا القانون على مسؤولية الأبرشية في توفير سكن وأعطيت حقا للأبرشية والقائمين عليها أخذ الأولاد وتشغيلهم في الكنيسة، ولهم الحق في تقدير أذا كان المتزوج يستحق الإعانة أو العمل [٣٤]. وعلى الرعية مسؤولية جمع الأموال وإغاثة الفقراء الذين لم يتمكنوا من العمل، وتوفير العمل لمن استطاع، وبهذا تمكنت الملكة اليزابيث إلى سد نظام الكنيسة الذي ألغاه والدها واستبداله بنظام الفقراء وقد أعطى هذا القانون الحق للسكان بانتخاب (اثنين من الأعضاء) سنويا مهمتهم العمل كمشرفين مع القضاة لإدارة وإغاثة الفقراء [٣٥]، وأنشأ هذا القانون نظاما خاصا مهمته التقييم السنوي للفقراء والمصادر الثابتة من أجل تمويلهم، وأعطت الحق للقضاة بجمع الأموال من أبرشية أخرى إذا كانت الأبرشية تحتاج دعما أكثر وهي غير قادرة على جمع الأموال لدعم فقرائها، ووضعت عقوبة السجن للرافضين بدفع المستحقات المالية. أما المبادئ التي ضمها القانون

---

(31) Verna Care, Op.Cit,p.56 .

(32) George R. Boyer, Op.Cit.p58 .

(33) Angela Miller,Op.Cit.p.39 .

(34) Verna Care, Op.Cit,p.59

(35) William P. Quigley,Op.Cit,p.45

وكانت من صلاحيات المشرفين والقائمين في الأبرشيات فهي أربعة: إذ كان المبدأ الأول يقوم على توظيف الأطفال غير القادرين على العمل كحراس للكنائس ومنظفين فيها إذا لم يكن آباؤهم قادرين على الاحتفاظ بأطفالهم وتوفير قوتهم اليومي. والمبدأ الثاني يقوم على تسجيل المتزوجين وغير المتزوجين الذين ليس لديهم عمل ولا أموال لمساعدتهم وقضاء حاجاتهم، ولا توجد تجارة يومية لديهم. والمبدأ الثالث فرض الضرائب على كل شخص وكل ذي مهنة من أجل توفير المواد للفقراء أو الأموال وإن لم يستطع عليه دعمهم بالصوف أو الكتان أو الخيوط أو الحديد وغيرها من الأشياء من أجل العمل. والمبدأ الرابع قائم على فرض الضرائب على أصحاب الأموال الكثيرة من أجل مساعدة العجزة والمسنين والمكفوفين وغيرهم[٣٦]، وأتاح هذا القانون إلى السلطات المحلية من بناء مساكن للعجزة والفقراء، ووسعت مسؤوليتهم وأعطت الحق لهم من أجل توفير الأموال من الأجداد، إذا لم يكن الآباء يملكون تلك الأموال وهؤلاء الأجداد هم المسؤولون عن الأبناء والأحفاد، وحدد الأجداد من الأم والأب وأصبحت مبدأ المسؤولية العائلية هو الأساس والقاعدة لهذا القانون وقد مثل هذا القانون تقدما هائلا في مسؤولية الحكومة بدعم قانون الفقراء على الرغم من الإصلاحات والتعديلات اللاحقة التي مرت عليه[٣٧].

اختلفت الأبرشيات في الدفع إلى الفقراء بين منطقة وأخرى، فبعض المناطق كان السكان الموجودون فيها يتلقون إعانة بنسبة ٢٤٪ من رجال هذه المنطقة بينما نجد هناك أبرشيات لم يتلقى الفقراء فيها دعما ١٪. وتراوحت الأعمار في كسب الأموال، فبعض الأبرشيات كانت تدفع إلى ٢٢٪ للذكور الذين تتراوح أعمارهم من (١٥- ٣٥) عام، وكان متوسط الدخل واحد جنيه استرليني للشخص الواحد شهريا [٣٨].

كان قانون الفقراء القديم يعتمد على مبدأين أساسيين وهو أن الإعانات كانت تجمع من قبل الأبرشية والمدن التابعة لها، والأساس الثاني أن هناك لجنة في الأبرشيات يقع على عاتقها تقديم الإعانة للفقراء ولهم كامل الحرية في جباية الأموال والمساعدات التي يجب أن تقدم إلى الفقير

---

(36) Ibid,49-50

(37) George R. Boyer, Op.Cit.p59 .

(1) George R. Boyer, Review of the book The Scottish Poor Law,( 1745-1845), Cornell University,1983,p.43-46 .

واعتبرت هذه اللجنة أن إعانة الفقراء حقا لأي فقير [٣٩]، وصلت عدد الأبرشيات قبل القرن التاسع عشر إلى (١٥,٠٠٠) أبرشية، وشملت أعدادا كبيرة جدا وصلت إلى ٩٪ من سكان إنجلترا. كانت معظم الإعانات تدفع إلى الفقراء على شكل منح للغذاء والضروريات الأخرى، واستخدم نظاما لتسهيل إيصال هذه الإعانات من الأبرشيات إلى المستحقين [٤٠] لكن **ولسببين** مهمين صعب تطبيق القانون وجباية الإعانة وتوزيعها على الفقراء تمثل **السبب الأول** بأن الإعانات التي تجبى من الطبقات المتمكنة أصبحت قليلة، وأعداد الفقراء أصبحت تتزايد، أما **السبب الثاني** فهو أن الحروب النابليونية [٤١] كانت مكلفة على الدول الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر حتى بعد أن عم السلام بعد تلك الحرب. إذ زاد عدد الفقراء في عام ١٨٠٢_ ١٨٠٣ إلى ٦٢٪ مما كان عليه قبل هذه السنوات وهذه الزيادة تجاوزت إجمالي الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية والمعامل والمهن [٤٢]، الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من السلبيات في الاقتصاد الانجليزي منها هو زيادة الإيجارات بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه سابقا، بالإضافة إلى أن هذا القانون كان يمر بمراحل كبيرة وعديدة حتى يصل إلى الفقير. فكانت الإعانة تقدم إلى الجابي لهذه الإعانة ثم تصل إلى المتولي لتلك المدينة ثم إلى الدولة بعدها ترجع إلى الأبرشية ليتم توزيعهم واختلفت الإعانات التي تقدم إلى الفقراء من أبرشية إلى أخرى، فبعض الأبرشيات كانت تبني الملاجئ الخاصة بالفقير ودور للعمل بهدف استحصال القوت اليومي ومسكن للفقير، وبعض الأبرشيات قامت ببناء ورش عمل للفقراء الهدف منها استثمار الأيادي العاملة من أجل الانتفاع [٤٣].

من سلبيات هذا القانون أنه لم يعالج الأطفال الذين يولدون من طريق غير شرعي، فقد اكتفى هذا القانون بأن الأم تستدعى لتقسم يمينا أمام القاضي بأن الأب الحقيقي للطفل حتى يتم تحديد

---

([٣٩]) حيدر صبري شاكر الخاقاني، الوفاق الفتوري واثره في عضمه بريطانيا (١٨٣٧-١٩٠١) دراس في سياسة الحلول الوسطية في بريطانيا خلال العهد الفكتوري) مجلة جامعة كربلاء العالمية: (العدد: الثالث)،(المجلد:١٣)انساني،٢٠١٥، ص١٢٤

[3]Timothy Beasley and Stephen Cote, The New Poor Law in England and the Workshop Test, Cornell University,2001,p.9

([٤١])طالب محيبس الوائلي، المصدر السابق، ص ١٦٠-١٦٢

William P. Quigley, Op. Cit,p.49 ([42]) .

([43]) .Ibid,60

رعاية هذا الطفل على الأب الذي أقسمت عليه المرأة، بالإضافة إلى أن القضاة أضافوا جزءا من رعاية هذا الطفل على الأم بنسبة أقل مما هو عليه من طرف الأب [٤٤].

**قانون الفقراء (قانون التسوية) ١٦٦٢**

كثيرا ما يطلق على هذا القانون باسم (القانون التسوية)، إذ أعطى صلاحية للقضاة المسؤولين عن تطبيق قانون الفقراء بإزالة أي شخص من الرعية إذا قدمت شكوى عليه، وتسمى هذه العملية بالإزالة؛ أي تعيد الشخص إلى موقعها السابق، واعتبر هذا القانون مصدر قلق للسلطات في مدينة (ويستمستر ولندن)، لأن معظم العاملين في هذه المدن هم قادمون من مناطق ريفية بسبب وفرة العمل فيها[٤٥]، وبمجرد تطبيق هذا القانون فإن أغلب العمال سوف تعود إلى مناطق ريفية، مما يجعل من صعوبة الحصول في هذه المدن على عمال وهذا ما جعل أجرة العاملين الملتزمين تزداد، وكان الدافع الأساسي لهذا القانون هو الرغبة في تقليص المسؤولية المحلية عن إغاثة فقراء الأبرشية نفسها، وشعور الإنسان بأن هناك عقابا يقع على عاتق جميع المخالفين بالإضافة إلى أن القانون يهدف إلى إبقاء العمال قريبين من منازلهم وبعيدين عن المدن[٤٦]، وبهذا فإن المناطق المحلية ستفضل كل منطقة عمالها، فقد خلق هذا القانون إزالة لجميع الغرباء عن الأبرشيات وأبقى الناس حيث سكناهم وقيدهم بعدم الذهاب إلى مكان آخر، وهذا القانون كانت فيه سلبية واضحة، إذ أن القانون حتم على العمال عدم الانتقال إلى أبرشية أخرى رغم وجود الأموال أكثر من الأبرشية التي يسكنونها[٤٧]، مما أدى إلى حرق بعض المدن من خلال جمع النفايات والأكواخ لكي ينتقلوا إلى أبرشية أخرى بداعي أن المدينة المحترقة أصبحت منكوبة[٤٨]، وأعطى هذا القانون حقا للقضاة المسؤولين عن تطبيق قانون الفقراء استثناء بعض العمال لنقلهم من أبرشية إلى أخرى إذا استوجب الأمر وكانوا بحاجة لعمال إضافيين، وهذا الامر لا يحصل الا في موسم الحصاد للمحاصيل الزراعية

---

([٤٤]) اعداد واشراف دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الموسوعة العلمية الشاملة شعوب وأعراق أنظمة وقوانين، بيروت – لبنان، ٢٠١١، ص.١١٦.

[2]Englander, David , Op,Cit, PP. 11-30 .

Angela Miller,Op.Cit.p.39-40 ([46]) .

Ibid,44 ([47])

Verna Care, Op.Cit,p.57([48])

[٤٩]وأعطى تخويلا بالعدد وإعطائهم ورقة مختومة بالسفر، وحدد القانون أن الاشخاص الذين ينوون الذهاب إلى مناطق أخرى بأجور تصل إلى إضعاف الأجور لأهل المنطقة من أجل السكن، وعرف هذا قانون (بقانون الاستيطان عام ١٦٩٧)، حيث عالج بعض العيوب في كيفية الانتقال والاستيطان بأبرشية أخرى، إذ وضع القانون القديم صعوبة أمام أصحاب العمل في العثور على العمال، وانعكست هذه المشكلة وبموجب هذا القانون الجديد سمح لمن يحمل تخويلا من القضاة في الأبرشيات بالانتقال إلى أبرشيات أخرى بشرط العمل المتواصل لمده عام بدون وصول أي شكوى عليه. فيحق له العمل والتنقل بإذن صاحب العمل [٥٠]. انتقد هذا القانون وقد أشر عليه بالسلب في أمرين، **أولا:** كانت هناك دعاوى قضائية مكلفة لا نهاية لها في الأبرشيات، إذ أن السكان الأصليين للأبرشية في سبيل أبقى العمل لهم في نفس الأبرشية، وكانت كل أبرشية تحمل الأبرشية الأخرى السبب والمسؤولية في انتقال العمال لمدن أخرى، ولم يكن للفقراء صوت يدافع عن حل هذه المسألة، وقيدت حرية التنقل إلى درجة كبيرة، وألحق هذا القانون الضرر بالعمال إذ كانت العقوبة تتضمن إبعادهم وحرمانهم من كسب أي حق مع الفقراء بالإغاثة والممنوحة من قبل الأبرشيات وأصبح كل شخص مسؤول ولادته في أبرشيته وأصبح هذا الأمر تقييدا جغرافيا شديدا[٥١].

والأمر **الثاني:** إنه حدد حركة الفقراء والعمال وأعاد انجلترا مرة أخرى إلى العصور الإقطاعية، إذ أدى إلى أن كبار ملاك الأراضي في المدن هم من يسيطرون على الفقراء في مدنهم وهم من يحركون الشكاوى عليهم إذا لم يعجبهم عمل العمال في الأبرشيات [٥٢].

## قانون الفقراء لعام ١٧٢٢ وعرف بقانون جورج التاسع

عرف هذا القانون بقانون الملاجئ للفقراء حيث أشار إلى توفير منازل للمعوزين لإسكانهم فيها والإشراف عليهم وتشغيلهم، واعتبر هذا القانون هو بمثابة إصلاح للقانون التسوية وأنشات دور عمل تسمى (بالإغاثة الداخلية) وسمحت للفقراء بالعيش في دور العمل وهو أمر إلزامي، وأعطى هذا القانون صلاحية إلى القضاة بجمع الأموال وتوفيرها إلى الفقراء أو توفير المواد الأولية من اجل العمل (كالكتان والصوف والخيط والحديد) ونظرا لعدم وجود مكان للعمل فقد أعطيت هذه المواد إلى

---

George R. Boyer, Op.Cit.p61([49]) .

George Macaulay Trevelyan, Lord grey of the reform bill, London, 1920, P.361([50]) .

Ibid,377 ([51]) .

William P. Quigley,Op.Cit,p.50([52]) .

الفقراء ليعملوا في منازلهم وتحت إشراف صاحبي المواد وهذا ما عرف (بالإغاثة الخارجية)، وكانت فكرة هذا القانون سيئة، والسبب في ذلك أن العمل هو غير خاضع لإشراف صاحبي الأموال، بل تعلق الأمر بإدارة الأبرشيات وهم المسؤولين المباشرين لعمل العمال ضمن الإغاثة الخارجية[٥٣]، واقترح صاحبو الأموال ببناء ملاجئ أو باستخدام الملاجئ التابعة للأبرشيات والكنائس للعمل فيها. وكانت هذه الابرشيات غير جيدة وغير مؤهلة للعمل، فعزف الكثير من العمال عنها، ولهذا لجأ القانون إلى فرض قيود أخرى وهو منع المساعدات ودعم الفقراء داخل بيوتهم (الإعانات الخارجية)، ولهذا أصبح الخيار الوحيد لدعم الفقراء هي في الملاجئ التي كانت تابعة إلى الأبرشيات، وأصبح العيش في الورش والملاجئ التابعة للأبرشيات هو بمثابة اختبار جديد، وحضرت جميع المساعدات التي تقدم إلى الفقراء في منازلهم ولا يحق لأي شخص قادر على العمل أن يطلب مساعدة ودعما أو تلقي مواد للعمل في منزله[٥٤]. هذا الأمر أدى إلى الاهتمام بدور العمل الداخلية وخضعت الدور لإشراف ورقابة عن كثب من قبل المسؤولين ووفرت لهم السكن مقابل الانضباط الصارم والعمل الجاد[٥٥]، كان قضاة الأبرشيات والمسؤولون عن تطبيق القانون هم من يشرفون على الفقراء، إلا أن في الواقع كان أرباب الأعمال هم من لهم الدور الكبير في هذه الملاجئ، حيث كانت هذه الملاجئ تفتقر لأرض وبيئة صحية، وكانت عرضة للأوبئة والأمراض، ووصلت عدد الملاجئ في عام ١٧٣٢ قرابة ال (٧٠٠) ملجأ، وبحلول عام ١٧٨٢ تصاعدت الانتقادات الموجهة إلى هذا القانون، إذ كان هذا القانون يجمع بين كبار السن والشباب والمرضى والأصحاء والقادرين وغير القادرين على العمل في ملجئ واحد[٥٦]، إن هدف العمال في هذه الدور هو الحصول على لقمة العيش والسكن فوضعهم كان أشبه بكائنات بائسة محكوم عليها بسكن بائس، وأصبح الموت السريع يكاد أن يكون فتاكا بالعجزة والمسنين وأصبحت العدوى وانتقال الأمراض سريعا جدا بينهم، وعدد الأطفال الذين يموتون جراء الوضع الصحي ٨٢٪ من الأطفال تقل أعمارهم عن عام واحد، وعدل هذا القانون ليخرج جميع الأطفال دون سن السادسة[٥٧].

---

(53) Verna Care, Op.Cit,p.60

(54) Angela Miller,Op.Cit.p.50

(٥٥)حيدر صبري شاكر الخاقاني، المصدر السابق، ص١٢٥

(56) George R. Boyer,Op.Cit,p.57 .

(57) Ibid,47

### قانون سبينهاملاند (Speenhamland) ١٧٩٥

في عام ١٧٩٥ كان بيريكشاير صاحب الإصلاح الجوهري لنظام الفقراء الذي مر بمراحل مختلفة وعديدة وتعديلات جاءت على مستوى الفقير وعلى مستوى السكن [٥٨]. هذا القانون هو بمثابة تغيير وتقديم راحة للعمال الفقراء من خلال الأجور والسكن حيث تركت القوانين السابقة ضائقة بين العمال وأرباب العمل من خلال الأجور، بالإضافة إلى أن القوانين السابقة لم توازن بين الأجور وأسعار المواد الغذائية كالقمح [٥٩]ولم تنظر القوانين السابقة إلى عدد الأفراد في الأسرة الواحدة [٦٠]. وأعطى هذا القانون الجديد الحق للعمال بالمطالبة بتعويض الفرق بين أجور العمل وأسعار المواد الغذائية، وإذا لم يدفع أرباب العمال هذا الفرق بين الأجور للعمال فمن حق الأبرشيات استحصالها بأي طريقة كانت للفقراء وعرفت هذه الصيغة (بمقياس خبز بيركشاير) أو قانون سبينهاملاند، حيث أعطى هذا القانون الحق للعامل بالمطالبة بزيادة الأجور كلما زاد سعر القمح، وهذه الزيادة تعطى أسبوعيا وتختلف هذه الزيادة على عدد أفراد الأسرة[٦١]، وكان يحق للعمال المطالبة بالمخصصات الإضافية من إغاثة الفقراء المحلية إذا كانت أجورهم لا تسد رغيف الخبز، وهذا القانون شمله عددا كبيرا وعلى نطاق واسع من إغاثة الفقراء، وكان السبب المباشر وراء هذا القانون هو تدهور الوضع الاقتصادي للعمال والمزارعين، حيث تحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وازدهرت حركة النسيج في انجلترا، كانت كثير من الاراضي الإنجليزية ومنذ القرن الثالث عشر هي مشتركة بين البلديات المحلية وأشخاص من النبلاء واللوردات، استخدمت هذه الأراضي من أجل الزراعة وتربية الحيوانات والمحاصيل الغذائية. انخفضت هذه الأراضي المشتركة بعد هذا القانون وسحبت الأراضي إلى الدولة، إذ ارتفعت نسبة الأشخاص الذين لا يمتلكون أرضا، فبعد أن كانت ٣٥٪ في ١٩٢٩، وفي عام ١٥٤٤ إلى ٣٢٪، وفي عام ١٧١٢ إلى ٦٣٪، وقضي تقريبا على الحيازة المشتركة [٦٢] وحددت آلاف الفدانات بين عام ١٧٦٠ إلى ١٨٠٠ إلى الدولة، هذا الأمر انعكس سلبا على العمال وصغار المزارعين الذين كانوا يستخدمون بعض الأراضي التابعة للدولة لكي يبقوا على قيد الحياة.

---

(58) George R. Boyer, Op.Cit.p67

(٥٩) جورج كول، المدخل إلى التاريخ الاقتصادي، الناشر: دار الكنزي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٩١.

(60) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.11 .

(61) Angela Miller,Op.Cit.p.57 .

(62) William P. Quigley,Op.Cit,p.58 .

ازدادت التكاليف من كاهل المواطن والفقير الانجليزي بشكل خاص بعد عام ١٧٩٣ إثر الحرب مع فرنسا، وازدادت النفقات على الحكومة وأدى هذا الأمر إلى عجز في تكاليف المعيشة لدى الفقراء، بالتالي أدى إلى انخفاض نسبة إنتاج القمح بإنجلترا بمقدار الخمس على ما كانت عليه في السنوات الثلاثة السابقة وتضاعف سعر الذرة بينما بقت أجور العمال كما هي عليه [٦٣].

استخدم قانون بيركشاير صلاحياته بإغاثة الفقراء بعد أن ارتفع سعر الخبز وبدأوا بالقضاء على هذه الظاهرة بتنظيم الأجور بالرجوع إلى سعر القمح ليكون معيارا لزيادة المعونة المقدمة للفقراء، وحددوا أقل أجرة هي ثمان شلنات، وبدأت المقاطعات تحذو حذوها في تطبيق هذا الأمر، وقد تمت الموافقة على تطبيق هذا القانون عام ١٧٩٥ فعليا على المستوى المحلي بموجب قانون إغاثة الفقراء الذي سمح بتطبيق قانون جورج الثالث وهو توفير الإعانة خارج المنازل الفقراء أو الملاجئ مع الاستعانة بتطبيق قانون بيركشاير لرفع الأجور وتحسينها [٦٤].

## قانون جورج الثالث ١٧٩٥

جاء هذا القانون لكي يعالج قضية الاستيطان والتنقل بين العمال بين الأبرشيات في حين كانت القوانين السابقة تنص على أن الانتقال من مدينة إلى أخرى بشروط، لكن هذا القانون حد من الاستيطان واعتبر أن تطبيق القانون لابد منه حتى لا يتم الإساءة للقوانين الصادرة من البرلمان خاصة، وأن الإساءة تأتي من المتسولين والعاطلين وغير المنضبطين [٦٥]، وحدد هذا القانون العمال ارتداء حرف (K) بقطعة قماش حمراء تحمل كإشارة على الكتف، وهذا ما رفض من قبل العاملين واعتبروا أن هذا الأمر لابد من إلغائه. بالمقابل أصر القانون على التطبيق وأن من لم يحمل الإشارة يسجن مع الأشغال الشاقة لمدة تصل إلى ٢١ يوما وغرامة قدرها ٢٠ شلنت، ولم تلغَ هذه الإشارة حتى عام ١٨١٠ وفي بعض المناطق استمرت لأكثر من هذه المدة [٦٦].

---

(63) George R. Boyer, Op.Cit,p.62 .

(64) Ibid,49

(65) Verna Care, Op. Cit, p.68

(66) Englander, David, , Op.Cit,p.44 .

## المبحث الثالث: قانون الفقراء الجديد ١٨٣٤

جاء هذا القانون لينعقد في ١٤/ اب /١٨٣٤ حيث تدهورت جودة العمل والصناعة الصوفية والنسيجية في انجلترا وتضاعف عدد سكان انجلترا في بين عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٣٢ وارتفعت الضرائب المفروضة على أصحاب المهن والحرف لإغاثة الفقراء إلى خمسة أضعاف ونصف عما كانت عليه قبل عام ١٧٦٠، وكانت أسباب التدهور واضحة، حيث أشار قانون بيركشاير السخي الإغاثة على حساب أرباب العمل، وكان المعيار لقياس الأجور هو رغيف الخبز بالإضافة إلى أن قانون الاستيطان لم يكن مطبقا بشروط صحية يمكن أن تحسن من ظروف العمال، بالإضافة إلى أن تأثير الجانب الصناعي على حساب الزراعة يضاف إلى هذه الأمور. إن المساعدات التي كانت تقدم إلى النساء هي أقل مما كانت تقدم إلى الرجال [٦٧]. أما في القرن التاسع عشر فنجد أن المعامل الحديثة قد دخلت إلى انجلترا مما أتاح إلى المرأة أن تأخذ مكانا في العمل مستقلا عن الرجال، وتقدم إلى هذا القانون النساء من الأرامل والمطلقات أكثر مما هو عليه في الأسر التي تحتوي على أب وأم وأطفال، وبدا كثير من المفكرين يصفون التعويضات التي تقدم إلى الفقراء والإعانة على أنها نتائج عكسية وغير أخلاقية، وأشار إلى أن القوانين التي جاءت من شأنها لترفع من كاهل الفقير هي عكسية وأن الفقراء بدأوا يسرفون بالأموال أكثر مما كانوا عليه قبل العمل، وأشار البعض أن القوانين التي جاءت لتمنح الفقير وتحثه على العمل لن تكون كذلك بقدر ما كانت تقول للفقير أنك لن تجوع ولن يرتقى بك أبدا[٦٨]. لم تحدد القوانين السابقة حالة الفقير، فهناك فقراء يملكون وهناك فقراء لا يملكون، وكان الناس في حيرة من أمرهم بتحديد الفقير، وبقي قانون ١٦٠١ الإلزابيثي هو النافذ والتعديلات التي أطرت عليه لم تكن حلاً أبدا وظلت الأبرشيات هي المسؤولة عن الإغاثة وفرص العمل وقوانين الاستيطان أبقت العمال في منازلهم ومناطقهم حتى في حالة وجود فائض من العمال. وكانت هناك مسؤولية كبيرة على عاتق القضاة والمشرفين المحليين، جميع هذه الأمور أدت إلى تعيين لجنة ملكية لقانون الفقراء عام ١٨٣٢ لإجراء تحقيق كامل في القوانين السابقة وتنفيذ عملي لقانون إغاثة الفقراء [٦٩]، وعلى القانون أن ينظر إلى قضية الأطفال والأشخاص القادرين على العمل دون السن (الثاني عشر) بالإضافة الى النظر في كيفية تشغيل وتوفير الراحة اللازمة للعجزة والمرضى

---

(٦٧) .William P. Quigley,Op.Cit,p.61

(٦٨) .George R. Boyer, Op.Cit.p70

(69) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.19

منهم. وعلى القانون أن يعالج التشابه ويضع الفرق الواضح بين الفقراء الذين يقبلون الإغاثة وهم غير قادرين على العمل والكسالى القادرين على العمل المعتمدين على أخذ هذه الإغاثة بحجة الحاجة لها وتمييز المجتهدين منه [٧٠].

أصدر البرلمان الانجليزي قرارا بتعيين هيئة يقع على عاتقها تشكيل لجنة ملكية خاصة بتعديل قانون الفقراء عام ١٨٣٢، وشكل التوصيات لهذه اللجنة وأعطي الدور للسلطات المحلية من أجل تطبيق وجمع الإعانات لهذا القانون. وضع هذا القانون مجلسا خاصا عرف (بمجلس الفقراء) يتكون من ثلاثة مفوضين يتمتعون بسلطة كبيرة بتطبيق القانون، وأنشأ القانون نقابات خاصة يديرها مسؤولون ينتخبون كممثلين عن كل أبرشية يطلق عليهم (الأوصياء)، وهذه الوحدات أو النقابات تم تشكيلها من خلال الجمع بين الأبرشيات الإنجليزية التي دمجت بعد أن كانت (١٥,٠٠٠) أبرشية أصبحت (٦٠٠) ضمن اتحاد عرف (باتحاد قانون الفقراء)، ويجب على مجلس الأوصياء أن يلتزم بالقرارات التي تصدر من هذا المجلس، وقيد هذا القانون الإعانة الخارجية هي للمرضى وكبار السن وألا تمنح أي إعانة خارجية إلى الأصحاء أو أسرهم في هذا القانون[٧١]، إلا إذا ذهبوا للعمل في الدور الخاصة بهم وجعل هناك فارقا واضحا في الحياة داخل بيوتهم والحياة في دور العمل، حيث كانت الأخيرة هي أتعس من ظروف العيش في منازل[٧٢].

**لجنة قانون الفقراء ١٨٣٤**

شكلت لجنة عملت منذ عام ١٨٣٢ واستمرت حتى عام ١٨٣٤ حتى أكملت تقريرها الأول الذي جاء في طياته السلبيات والإيجابيات للقوانين السابقة الخاصة بالفقراء والتوصيات التي يجب على البرلمان التصويت عليها من أجل تطبيقها، وقد استعانت هذه اللجنة بتقريرها من القائمين على الأبرشيات ومن جامعي ودافعي الضرائب والمشرفين في تطبيق هذا القانون. وكانت شهاداتهم وتقاريرهم تكتب في مجلس اللوردات الانجليزي خلال هذه الأعوام من ١٨٣١ إلى ١٨٣٤[٧٣].

---

(70) Angela Miller,Op.Cit.p.60 .

(٧١) تود ج . بوشهولز، افكار جديدة من اقتصادين راحلين مقدمه للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة نزيره الافندي وعزة الحسيني، مراجعة حازم البيلاوي، المكتبة الاكاديمية، ص ١٦٧

(72) Verna Care, Op.Cit,p.66 .

(73) George R. Boyer,Op.Cit,p.66 .

كانت بعض الأدلة أو التقارير التي جاءت من المناطق البعيدة تأتي عن طريق أشخاص مختصين بالقانون وبحضورهم يطرح التقرير وتقرأ داخل البرلمان الانجليزي. وكان معظم هذه التقارير تضمنت السلبيات في تطبيق قانون الفقراء وأكثر سلبية نوقشت هو خطورة زيادة الأولاد غير الشرعيين في إنجلترا حيث ذكر (بارنيت) Barnett المشرف على أبرشيه (سانت ماري ) St. Mary's في توتنغهام Nottingham في عام ١٨٣٣ حيث خصص هذا الرجل فصلا كاملا في تقريره عن الأولاد غير الشرعيين، وقد أوعز السبب هو التساهل في تقديم المساعدات[٧٤] لأن القوانين القديمة طلبت من الأب دفع مبلغ لرعاية الطفل وإن كان الطفل غير شرعي، وعملت السلطات على تطبيق وإجبار الأب لدفع الإعانة، لكن القانون سمح للكنيسة بدفعها عن الأب أذا لم يكن الأب يملك المال، وفي بعض الحالات تدفع إلى الطفل مبالغ لمدة سنة أو سنتين، وهي مبالغ كبيرة على الأبرشية. وفي حالات أخرى إذا كان الأب ميتا فتتكفل الأبرشية أيضا بالدفع إلى أم الولد [٧٥]. وقد ذكر تقرير المفوضين أن الأموال التي تدفع لمثل هذه الحالات هي أكثر من الأموال التي تدفع إلى الأرامل وأمهات الأطفال الشرعيين، ولهذا فإن القوانين السابقة ساعدت على إنجاب الأطفال غير الشرعيين. ورفع التقرير أن النسبة لكل ثلاثة أولاد إثنين غير شرعيين، ولم يفرق بالإعانة للشرعيين وغير الشرعيين، فقد أعطى لكل زيادة في الأولاد مساعدة أكثر، بالإضافة إلى أن القانون كان يشير إلى أن أي مولود انجليزي مسؤولية إعالته على المجتمع الانجليزي، ولم يحدد إذا كان هذا الولد شرعيا أم غير شرعي[٧٦]، وفي رسالة أخرى قدمت من أحد الأبرشيات إلى البرلمان حملت عنوان (العواقب الناجمة عن قانون الفقراء) في إنجلترا، وتحدث مسؤول الأبرشية عن مصطلح العار الذي أنجبه هذا القانون لإنجلترا، وذكر عن نفسه أنه صديق للكادحين والمظلومين، لكنه تحدث عن المفاهيم الخاطئة والتي طبقت بدون دراسة، إذ أعطت للمتقاعسين عن العمل أموالا بحجج الإعانة وكثرة المتسولين والتسول في مناطق انجلترا، وأنجبت الكثير من الأولاد غير الشرعيين واللقطاء ولم توازن بين عدد السكان والمواليد والمدخلات لهم، وأشار في تقريره أيضا أن الاعتماد على صندوق المساعدات الخيرية لدعم الفقراء هو وصمة عار تحيط بالفقير في حياته الاجتماعية، وأن هذا الأمر هو تشجيع لسلوك غير أخلاقي، وذكر المفوضون بعد جمع الدلائل والتقارير هناك **مشكلتين رئيسيتين**: لا يمكن تجاهلهما. **الأولى** انها حفزت النساء على الإنجاب وإن كان بطريق غير شرعي، والهدف من هذا

---

(74) Ibid,50

(75) Angela Miller,Op.Cit.p.65 .

(76) William P. Quigley,Op.Cit,p.65 .

الإنجاب هو من أجل زيادة كسب مساعدات عن طريق قانون الفقراء. **والثانية** إلى أنها شجعت النساء إلى الزواج في سن مبكر مما جعل المساعدات لا تستوعب الأعداد المتزايدة [٧٧].

اهتمت لجنة المفوضين المشكلة لتعديل القانون الجديد بالسلبيات التي انتشرت في أرجاء البلاد إزاء هذه القوانين ووضع علاج وحل جذري من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ لأن أثرها كان واضحا بالسلب على المجتمع والاقتصاد، وجعلت هذا الأمر هو الأهم ثم المهم وهو تعديل حالة الفقير من خلال دعمه [٧٨].

تشكلت لجنة عرفت بإصلاح ادوين تشادويك[٧٩]( Edwin Chadwick) السكرتير السابق لجيرمي بينثام (Jeremy Bentham) وناسو وليام سينيور( Nassau William Senior) وهو أشهر أستاذ في الاقتصاد السياسي في أكسفورد، وكان تقرير اللجنة هو بمثابة تغير جذري لهذا للقانون القديم رغم أن اللجنة ذكرته بأنه (تعديل) مع الاحتفاظ بحق القانون باستمرار الدفع والإعانة من قبل ملاك الأراضي، رغم أن هذا القانون وإصلاحاته قد اكتمل تنفيذها في عام ١٨٤٢ وقد أجبرت هذه الإصلاحات نسبة ١٦٪ من متلقيه الإعانة من الدخول إلى دار العمل في الملاجئ والمناجم المسؤولة عنها الدولة وانخفضت المدفوعات إلى الفقراء قبل عام ١٨٣٣ إلى نسبة ٤٠٪ لما يسمى (بالإعانات الخارجية)، وارتفعت المدفوعات في دور العمل والمناجم أكثر مما كانت عليه بنسبة ٥٠٪ [٨٠].

طرحت اللجنة توصيات ومقترحات من شأنها الرقي وإصلاح هذا القانون، فهي أوصت بأن المدفوعات تقع على عاتق الأبرشية وتنظم بقانون وطني موحد ويجب أن تقدم الإعانات للفقراء في دور العمل التابعة إلى المنطقة، ولا بد أن تكون هذه الدور أو المعامل خالية من الأوبئة [٨١].

رفعت اللجنة تقريرها المتضمن توفير حوافز للعمل حيث إن القوانين القديمة دمرت حافز العمال للعمل بجد لإن الإعانات التي كان يحصل عليها والمضمونة هي أكثر مما يحصل عليه العامل من

---

(77) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.20 .

(78) George R. Boyer,Op.Cit,p.69 .

(79) Ibid,57

(80) Verna Care, Op.Cit,p74 .

(81) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.25 .

الحوافز المدفوعة له كزيادة لزيادة الانتاج [٨٢]، وكانت هناك توصيات إضافية، حيث جعلت إغاثة الفقراء لابد أن تكون أقل جاذبية للناس ولابد أن يكون قانونا وطنيا موحدا لهذا القانون الجديد. استمع البرلمان واستجاب سريعا وتألف هذا القانون من (١١٠) مادة بغية إحداث تغييرات مهمة في نظام الفقراء الانجليزي. [٨٣]

وصل المفوضون بذلك وتضمنت الأحكام ما يلي: إنشاء مجلس مركزي مكون من ثلاثة أشخاص يتمتع بسلطة وأنظمة موحدة لجميع الأبرشيات، وترفع إليهم تقارير سنوية مقابل الحد من المساعدات المقدمة للمتشردين وتعديل لقانون التسوية آنف الذكر والقضاء على قانون بيركشاير سيئ السمعة، وبعد أن أقر هذا القانون ظهرت آثاره فورا وكانت العقبة في هذا القانون هو الأعداد الهائلة التي جردوها من الفقراء[٨٤]. إذ إن معظمهم لم يكونوا عاطلين على مدار العام بل كانوا يعملون في مواسم معينة دون أخرى ولذلك فإن إصلاحات قانون الفقراء عام ١٨٣٤ لم تعالج هذه القضية. حيث كانت الفترة الواقعة من ١٨١٥ إلى ١٨٣٤ كانت هناك مناطق كبيرة من السكان يعانون من قلة العمل وكانوا عاطلين وغير قادرين على العمل، ويعيشون في حالة من العوز، يعتمدون في عيشهم على مكاسب صغيرة ومنقطعة وغير مستمرة، وبعضهم كان يعتمد على صدقات الجمعيات الخيرية، وبعضهم يعتمد على النسيج والحياكة بأجور قليلة جدا. وقد بدأت كثير من المعامل باستبدالهم بآلات وهذا ما زاد من البطالة، فقط طرد عمال المطاحن بعد أن دخلت الآلات والمطاحن الكبيرة وبدأت الجالونات الكبار تستخدم في الإبحار[٨٥]. ومن إيجابيات هذا القانون، بشر هذا القانون الجديد بعصر جديد من الرأسمالية الصناعية مع بعض التحسينات على حال الفقراء وما فعلته إصلاحات ١٨٣٤ رفضت الإصلاحات السابقة وعادت التفكير في دور العمل وأصبح تنظيم الفقراء يقع على عاتق الدولة وأكثر تنظيما مما عليه سابقا. ونجحت كثير من الإصلاحات هذا القانون، ورفض بعضها الذي كان غير عملي، رغم هذا استمر الفقر في الخضوع لتنظيم قوانين أخرى مكملة لهذا القانون شيئا فشيئا.[٨٦]

---

(82) Angela Miller,Op.Cit70.p.69 .

(83) Ibid,70

(84) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.29 .

(85) Ibid,36 .

(86) William P. Quigley,Op.Cit,p.66 .

قدمت اللجنة تقرير عام في ١٧ نيسان ١٨٣٤ الى اللورد الثورب وهو من حزب اليمين، وقد قبل من مجلس اللوردات موافقه الأغلبية لكن مجلس العموم احتج معظمهم على تمرير هذا القانون. وقد اختلفوا في تضمين التعديل في القانون الجديد على هل أن المرأة هي من تتحمل عبء الأولاد غير الشرعيين؟ أم على الأب أن يتحمل هذا الابن؟ وهل أن تحديد الفقير يتم عن طريق الأبرشية؟ بالإضافة إلى موضوع الإعانة يجب أن تكون إلى النساء غير المتزوجات أكثر من المتزوجات[٨٧]. استمرت انعقاد الجلسات من أجل التصويت على هذا القانون، وفي ٢٨ يوليو ذكر أسقف لندن تشارلز جيمس تأييده لهذا القانون ومعتقدا أن الكل سيستفيد منه الفقراء واللقطاء والأطفال والنساء، وهذا ما نطمح إليه من خلال تطبيق القانون، وأن المسائل غير الأخلاقية التي ذكرت يمكن معالجتها من خلال فرض عقوبات أكثر، وتحديد المذنب إن كان الرجل أم المرأة، وقد علل وجود الأولاد غير الشرعيين بكثرة لأن القانون ركز على إعطاء الإعانات كل ما زاد عدد الأولاد.[٨٨]

## قانون الفقراء الجديد

جاء هذا القانون بعدة تعديلات استمرت ل ٥٠٠ عاما لتنظيم قانون الفقراء والعاملين على هذا القانون، واستمد القانون الأمريكي لوائحه في قانون الفقراء من انجلترا، وأنشأت تسوية فعلية للقانون الانجليزي والعمل لمن يريد العمل والمدة التي يريد بها العمل. وأعطت لصاحب العمل فرض إرادة وقيود وعقوبات جنائية للمخالفين، إما العمال الذين لم يستطيعون العمل فأعطتهم الحق بكسب المال عن طريق تقديم المعونات من الأبرشيات وضمان وصولها إليهم، واستند هذا القانون على مبادئ أساسية حكمت ونظمت العاملين ضمن هذا القانون ويمكن استخلاصها بما يلي: **أولا:** تطورت الحكومة التي تولي بشكل متزايد مسؤوليتها لتقديم المساعدات للفقراء التي كان يقدمها القطاع الخاص والكنسي في أوقات سابقة وأصبحت مسؤولية تقديم المعونة للفقراء تقع على عاتق السلطة المدنية وليست الدينية وأصبح في المقام الأول أن إغاثة الفقراء وإعانتهم هي مسؤولية محلية[٨٩]. **ثانيا:** تم التعامل مع حالات الفقر على أنها مشكلة فردية ولا داعي لاعتبارها مثلية أخلاقية، وعلى الدولة أن ترتقي بهم من خلال تشريع أنظمة خاصة بهم وبالعاملين عليها. **ثالثا:** يجب على الدولة أن تميز بين الفقراء العاملين وغير القادرين على العمل، ويجب أن تقدم المساعدات للفقراء المحليين من خلال تنظيم قانون لهم ولغير

---

(87) Verna Care, Op.Cit,p.77 .

(88) George R. Boyer, Op.Cit.p72

(89) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.40

القادرين على العمل لأسباب خاصة بالسن أو العوق. ويجب أن تقدم هذه المعونات بطريقة دقيقة جدا لمن يستحق المساعدة فعلا، ويجب أن تكون تلك الإعانة أقل مما يمكن عليه أن يحصلها القادر على العمل. وعلى الأسر العاملة أن تتحمل مسؤولية أفرادها وحل مشكلة الأطفال من الفقراء وتشغيلهم حتى لا يقومون بالتسول. **رابعا:** يحتاج المجتمع إلى أن الفقراء يجب أن يعملون ولا يعتمدون على الإعانة وذلك ***لسببين:*** هناك حاجة للمعامل وأرباب العمل لهؤلاء الفقراء من أجل العمل، ويعاقب كل من يستطيع العمل ولم يعمل بسبب اعتماده على قانون الفقراء الداعم للفقير فعلا. **خامسا:** يجب تنظيم أجور وحريات ومسكن الفقراء الذين يقومون بالعمل[٩٠].

إن من الأسباب التي جاءت بهذا القانون هو أن قيام البرلمان بتعيين هيئات واجبها التحقيق في سلبيات القانون القديم، وشكلت لجان قبل عام ١٨٣٢ مهمتها الأساسية إنشاء قانون عرف فيما بعد بقانون الفقراء لعام ١٨٣٤. وقد عرف هذا القانون الجديد واجب ودور السلطات المحلية في جمع ودفع الإعانات للفقراء وشكل الإغاثة ونوعها التي تقدم للفقير من أجل الاستفادة منها، وأنشأ هذا القانون عام ١٨٣٤ مجلسا خاصا به يتكون من ثلاثة مفوضين يتمتعون بسلطة كبيرة بتشريع نظام الإغاثة محليا وأنشأ هذا القانون أيضا نقابات يديرها مسؤولون ينتخبون، يطلق عليهم الأوصياء وهذه النقابات هي عبارة عن وحدات محلية داخل المدن تم تشكيلها من قبل الأبرشيات التي وصل عددها إلى ١٥,٠٠٠ أبرشية و٦٠٠ مجلسا أو أوصياء لها[٩١] وسمح هذا القانون الجديد إلى أن الدعم الذي يحصل من الخارج يذهب إلى المرضى والمسنين، وأوصت هذه اللجنة بأن الإغاثة التي تمنح إلى الفقراء وأسرهم من الآن فصاعدا تكون فقط في دور العمل والسبب في ذلك هو لتقليل النسبة الموجودة من الفقراء غير المستحقين للإعانة لأن العيش في دور العمل أصعب بكثير من الحياة خارج هذه الدور [٩٢].

سن هذا القانون عام ١٨٣٤ وجاء بإصلاحات جذرية في تقديم الإغاثة، وأصبح هذا القانون لا يشمل الأصحاء من الذين لم يحصلون على عمل بل أعطاهم الحق في الذهاب إلى ورش عمل للحصول على المال وكان هناك ما يسمى باختبار ورش عمل، وكانت الإغاثة هي فقط للمحتاج حقا، ولهذا نجد أن بعد تطبيق القانون قد هاجر كثير من الذين كانوا يستلمون الإعانة بحثا عن العمل. ولكي

---

(90) Ibid,44

(91) Angela Miller,Op.Cit.p.70 .

(92) Ibid,75

تضمن الدولة من تطبيق هذا القانون جمعت جميع الأبرشيات في نقابة واحدة، ويتم الاجتماع بين فترة وأخرى من أجل تحقيق العدالة بشأن من يحق له الحصول على الإغاثة ومدى تقديم المساعدات له [٩٣]ووضع هذه النقابة ضمن مجلس عرف بمجلس الأمناء، وكان يتألف من القضاة المقيمين في اتحاد النقباء إلى جانب ممثل ينتخب من المدينة لكل أبرشية [٩٤].

**وكانت هذه التوصيات: أولاً:** يجب أن يكون هناك توحيد في جميع أنحاء البلاد في إدارة القوانين السيئة. **ثانيًا:** يجب أن يكون نصيب الشخص الذي يتلقى إغاثة من الفقراء أقل مما هو عليه في المعامل. **ثالثًا:** يجب أن يكون عرض القبول في ورشة العمل بديلاً في جميع الحالات عن دفع الإعانة الخارجية للرجال الأصحاء وكان هذا ما يسمى باختبار ورشة العمل.

أوصت اللجنة الملكية لعام ١٨٣٢ بتقسيم الفقراء الذين يتلقون الإغاثة الداخلية إلى **أربع** فئات: (كبار السن والمرضى، والأطفال، والإناث الأصحاء، والرجال الأصحاء)[٩٥]. وينبغي استيعاب كل فئة من هذه الفئات في مبانٍ منفصلة والتعامل معها بطرق مختلفة. وبموجب هذا القانون أصبحت كل أبرشية لها ورشة عمل خاصة بها ولا يجب عليها تقديم أي مساعدة إلى الذين يستطيعون العمل داخل مدنهم ومنازلهم، بل حددت المساعدة في هذه الورشة الخاصة وجعلتها أكثر صحية مما كانت عليه سابقا، بالإضافة إلى أنها فصلت بين الرجال والنساء والأطفال، وكانت قد أعطت أجورا أقل مما هي عليه خارج هذه الورش بالإضافة إلى أنها حددت ساعات العمل، ووضعت هناك من معاهد خاصة للتعليم فيها يضاف إلى هذه الأمور أن الأكل كان بسيطا جدا وملبسهم موحدا أثناء العمل. بالإضافة لأن الأعمال داخل هذه الورش كانت صعبة للغاية ولا يستطيع العمل بها إلا من كان فعلا محتاجا لهذا العمل كتكسير الحجارة والحديد والبلوط. وحددت الإعانات على العاجزين الذين لا يستطيعون القيام بأبسط الأعمال وأقلها والمسنين الذين كانت أعمارهم أكثر من ٦٥ عاما. [٩٦]

---

(93) Verna Care, Op.Cit,p.80

(94) Timothy Beasley and Stephen Cote, Op.Cit.p.50

(95) George R. Boyer, Op.Cit.p78 .

(96) William P. Quigley,Op.Cit,p.71 .

## الخاتمة

سعى قانون الفقراء لعام ١٨٣٤ إلى تغيير تنظيم وأساس سياسة إغاثة الفقراء الإنجليزية، وكانت من الأمور المركزية في قانون الفقراء الجدد تقليص سلطة الأبرشيات المحلية وإلغاء الإغاثة الخارجية للأشخاص الأصحاء من خلال استخدام اختبار ورشة العمل. وكانت دور العمل عبارة عن مؤسسات مركزية كبيرة للإسكان وإطعام الفقراء. كان اختبار ورشة العمل عبارة عن معمل يمكن للمسؤولين جعل الإغاثة مشروطة بدخول ورشة العمل. وهناك سمتان من سمات قانون الفقراء الجديد لم تحظيا بالقدر الكافي من الاهتمام. فأولاً، كان أنصار هذا القانون ينظرون إليه باعتباره بديلاً للمعونات المباشرة للفقراء وقد أدى التصنيع والتحديث الزراعي إلى تغيير المجتمع الإنجليزي بطرق جعلت من الصعب للغاية الحكم على من هو الفقير ولماذا. ثانياً، إن القدر الأعظم من التوفير في التكاليف والحد من الفقر الذي يطالب به النظام الجديد سوف يأتي في المستقبل، هذا إن حدث على الإطلاق؛ وواجه قانون الفقراء الجديد صعوبة كبيرة في الالتزام بمصداقية نظام جديد للإغاثة.

## المصادر

### أولا: الكتب الأجنبية

1_Ann E. Faulkner, Historical Dictionary of Late Medieval England, 1272–1485

2_ Englander, David, Poverty and Poor Law Reform in Nineteenth– Century Britain, 1834–1914, Great Britain, 1998.

3_M. A. Crowther, The Workhouse System 1834–1929 The History of an English Social Institution, London New York,1981

4_ George R. Boyer, The Economic Role of the English Poor Law, 1780–1834, Cornell University, New York,1985

5_ Verna Care, The significance of a “correct and uniform system of accounts” to the administration of the Poor Law Amendment Act, 1834, University of Reading, UK,1992

6_ W. A. Robson, English Poor Law History, Part 1,1927

7_ Wagner, John A."Bosworth Field to Bloody Mary: An Encyclopedia of the Early Tudors, 2003

8_ George R. Boyer, Review of the book The Scottish Poor Law, (1745-1845), Cornell University,1983

9_ Timothy Beasley and Stephen Cote, The New Poor Law in England and the Workshop Test, Cornell University,2001

George Macaulay Trevelyan, Lord grey of The reform bill, London ١٩٢٠

**ثانيا: الرسائل والأطروحات الأجنبية**

١_. Angela Miller, The Introduction and Operation of the New Poor Law in Suffolk 1834, thesis submitted for the degree of PhD, University of Essex,2020.

2_ William P. Quigley, Five Hundred Years of English Poor Laws, 1349-1834: Regulating the Working and Nonworking Poor, Master, The University of Akron.m, 2015.

**ثالثا: الكتب العربية**

١_ جراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة عبد الكريم احمد، مراجعة علي أدهم،٢٠١٩.

٢_ جورج كول، المدخل إلى التاريخ الاقتصادي، الناشر: دار الكنزي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠.

٣_ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الموسوعة العلمية الشاملة شعوب وأعراق أنظمة وقوانين، بيروت – لبنان،٢٠١١

٤_ تود ج. بوشهولز، افكار جديدة من اقتصادين راحلين مقدمه للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة نزيره الافندي وعزة الحسيني، مراجعة حازم البيلاوي، المكتبة الاكاديمية

**رابعا: البحوث العربية**

١- الخاقاني حيدر صبري شاكر، الوفاق الفكتوري وأثره في عضمه بريطانيا (١٨٣٧-١٩٠١) دراس في سياسة الحلول الوسطية في بريطانيا خلال العهد الفكتوري) مجلة جامعة كربلاء العلمية: (العدد: الثالث)، (المجلد:١٣) انساني.

٢- الوائلي طالب محيبس، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (١٨٠٢-١٩٤٦) مجلة جامعة واسط، كلية التربية، قسم التاريخ، العدد العاشر

**خامسا:**

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

Ar.wikipedia.org